جامعة الوادي

التكامل الاقتصادي الإقليمي

فيفري 2022

الاستاذة جديدي سميحة

قائمة المحتويات

وحدة 5

I-الفصل 2: مراحل التكامل الاقتصادي الإقليمي 7

آ. منطقة التجارة الحرة.....7

ب. الاتحاد الجمركي.....8

پ. السوق المشتركة.....8

ت. الاتحاد الاقتصادي.....8

ث. الاتحاد النقدي.....9

II-تقييم مكتسبات الدرس 11

خاتمة 13

حل التمارين 15

وحدة

يهدف هذا الدرس إلى:

1-مستوى المعرفة والتذكر: في هذا المستوى يتوقع من الطلاب استعادة المعلومات من الذاكرة دون تغييرها.

- التعرف على ماهية التكامل الاقتصادي الإقليمي ومقومات قيام التكامل الاقتصادي
- يتم إعطاؤهم أسئلة اختيار من متعدد أو ملأ الفراغات بهدف استحضار ما لديهم من مكتسبات

2-مستوى الاستيعاب والفهم : يقوم الطلاب ببناء وصلات جديدة في عقولهم.

- يقوم الطلاب بتحديد الخصائص المتعلقة بكل مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي
- يعطى الطالب اختبارات تتكون من أسألة مفتوحة يجيب عليها انطلاقا مما درسه

3-مستوى التطبيق: يقوم باتباع أجراءات وخطوات معينة لحل مشكلات جديدة

- يتعرف الطالب على مختلف مراحل ومقومات التكامل الاقتصادي بهدف معرفة أسباب فشل بعض مشاريع التكامل الاقتصادي
-

الفصل 2: مراحل التكامل الاقتصادي الإقليمي

منطقة التجارة الحرة	7
الاتحاد الجمركي	8
السوق المشتركة	8
الاتحاد الاقتصادي	8
الاتحاد النقدي	9

يمر التكامل الاقتصادي بين دولتين أو أكثر حسب نظرية النيو كلاسيك التي ترى أن اندماج الأسواق لابد أن يكون تدريجيا من خلال خمس مراحل هي:

آ. منطقة التجارة الحرة

تمثل منطقة التجارة الحرة أولى مراحل التكامل الاقتصادي الرسمية، وغالبا ما يقتصر قيامها على التجارة في منتجات زراعية معينة، أو صناعية أو غيرها، وتتسم بإلغاء التعريفات الجمركية والقيود الكمية على تحركا ت السلع بين الدول الأطراف فيها بشكل تدريجي. وتكون هذه الإزالة أو الإلغاء وفق إطار زمني متفق عليه من طرف الدول الأعضاء في المنطقة مع احتفاظ كل بلد بتعريفته الجمركية ، وصرامة القيود التجارية الخاصة به ، إزاء الدول الأخرى غير الأعضاء .ولا يشترط في الاتفاقيات المبرمة لإقامة المناطق التجارية الحرة، قيام الدول الأعضاء في هذه المناطق ، بتعديل اتفاقياتها التجارية المبرمة بينها وبين الدول غير الأعضاء وهكذا تتمتع صادرات كل دولة ، في منطقة التجارة الحرة ،بإعفاء جمركي تام في الدول الأخرى الأعضاء ،ومن أبرز صور المناطق الحرة ، منطقة التجارة الحرة الأوربية[3]. ومن ثم يمكن تعريف منطقة التجارة الحرة كالتالي: منطقة التجارة الحرة هي تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول، يتم بموجبة تحرير التجارة فيما بين هذه الدول من كافة الحواجز الجمركية والقيود الأخرى على التجارة، مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية إزاء الدول خارج المنطقة وذلك بهدف تحقي ق منافع اقتصادية تتمثل في تعظيم الإنتاج وزيادة حجم التجارة بين دول المنطقة[4].

كما تعرف مناطق التجارة الحرة بأنها اتحاد جمركي ناقص إذ أنها تشبه الاتحاد الجمركي من حيث كونها تعمل على إلغاء الرسوم والحواجز الجمركية الداخلية بين الدول المندرجة في نطاقها، وتختلف عنه في أن الدول الأعضاء فيها غير ملزمين بتوحيد رسومهم الجمركية الخارجية، حيث تحتفظ كل منها برسومها الخاصة واستقلالها الجمركي إزاء بقية دول العالم الخارجي[5].

فمنطقة التجارة الحرة إذا هي بمثابة إدماج أو جمع لأسواق السلع الوطنية للدول الأعضاء في سوق واحد كبير تتحقق فيه حرية انتقال السلع التي يكون منشؤها أي دولة عضوه.

ويعتبر هذا الشكل من أشكال التكامل الأكثر تقدما عن الشكل السابق غير الرسمي وهو التفضيل الجزئي، لأنه يحتوي على إلغاء للقيود والتعريفات وليس التخفيف من حدتها.

ب. الاتحاد الجمركي

يتشابه الاتحاد الجمركي مع منطقة التجارة الحرة في انعدام وجود تعريفة جمركية على التجارة فيما بين الأعضاء، إلا أنه يلزم أعضاءه بوضع تعريفة جمركية مشتركة تجاه بقية دول العالم[6].

وهناك بعض المشاكل التي تواجه وضع تعريفة جمركية موحدة تحكم علاقة الدول الأعضاء في الإتحاد مع دول العالم الأخرى تتمثل في:[7]

- معدل التعريفة وكيفية حسابه
- صعوبة التبويب السلعي الذي يسمح بتطبيق هذا المعدل الواحد نظرا لاختلاف التبويب في كل دولة من دول الإتحاد
- مشكلة تسوية المعاملات المالية مثل: إيرادات التعريفة الجمركية لدى كل دولة.

ويمكن تعريف هذه الصورة التكاملية في شكل المعادلة الآتية:[8]

الإتحاد الجمركي = منطقة التجارة الحرة + تعريفة جمركية موحدة في مواجهة العالم الخارجي.

ومن أمثلة ذلك ولايات ألمانيا سنة 1834 المعروف باسم الزولفرين والذي مكن بسمارك من توحيد ألمانيا سنة 1870.

پ. السوق المشتركة

في هذا الشكل يقضى على قدر كبير من التمييز وتصبح الدول الأعضاء أكثر اندماجا مما كانت علية في الاتحاد الجمركي، حيث يتضمن علاوة عن إلغاء الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء، حرية انتقال عوامل الإنتاج المتمثلة في العمل ورأس المال[9] ، فينتقل عنصر العمل ورأس المال دون قيود تعرقل انسيابهما من مكان للآخر بين الدول الأعضاء، مما يحقق زيادة في عوائد هذه العوامل، أكثر مما يحققه الاتحاد الجمركي، وهكذا فالسوق المشتركة أكثر قدرة على تطوير اقتصادات البلدان الأعضاء، وزيادة المصالح المشتركة بين هذه الدول عن الاتحاد الجمركي[10].

وعلى ذلك تكون الدول الأعضاء سوقا موحدة يتم في إطارها انتقال السلع، الأشخاص ورؤوس الأموال في حرية تامة، ومن الأمثلة على ذلك السوق الأوربية المشتركة والسوق العربية المشتركة[11] .

وتجدر الإشارة إلى أن الاستفادة أكثر من عنصري العمل ورأس المال تكون أكبر نظرا لتحريرهما وهذا سيمكن من انتقال العمال من المناطق التي يقل فيها الطلب عليهم إلى المناطق التي يزداد فيها الطلب عليهم كما أن رأس المال لا يبقى موظفا في مشروعات لا تعود بالفائدة، ولا يبقى عاطلا في مناطق معينة، وبالتالي فانه يمكن في ظل اتفاقية السوق المشتركة مضاعفة فرص الاستثمار[12]

وفي ظل السوق المشتركة يصبح لسياسات الدول الأعضاء للنواحي المالية والنقدية والاجتماعية درجة كبيرة من الأهمية، إذ تصبح ضرورية لأسواق السلع وعوامل الإنتاج، وإلا ترتب على اختلاف مثل هذه السياسات تمييز بين السلع أو عوامل الإنتاج يكون من شأنه أن يجعل حرية انتقالها غير محققه في الواقع[13]. وتعتبر الأسواق المشتركة خطوة هامة للوصول إلى وحده اقتصادية وسياسية كاملة[14] .

ت. الاتحاد الاقتصادي

هذه المرحلة تعلو مرحلة السوق المشتركة، حيث أنه وبالإضافة الى الاجراءات المحققة سابقا، فإن هذه المرحلة بصدد شمولها الاجراءات المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية، الاجتماعية، المالية والنقدية[15].

ففيما تعلق بالسياسات الاقتصادية، يمكن القول إن الهدف الرئيسي من التكامل هو زيادة الرفاهية، ويجري بذلك تقييم السياسات البديلة على أساس ما تسهم به في زيادة الرفاهية سواء في الاقتصاد الوطني أو بالنسبة الى المنطقة المتكاملة، وبناء عليه فإن ثمة إمكانية استخدام مختلف أدوات السياسة الاقتصادية الاقليمية من اجل بلوغ هذا الهدف، ويمكن أن نميز بين نوعين من التدابير التي تتضمنها السياسة الاقتصادية الاقليمية:

- تشجيع هجرة العمل؛
- المساعدات التي تقدمها الحكومة من أجل دعم الصناعة.

- أما من ناحية السياسات الاجتماعية، فتركز على مجالات ثلاث:
- مجال التنسيق بين مستويات الأجور في المنطقة التكاملية؛
- مجال تنسيق ساعات العمل ومعدلات الاجر عن العمل الإضافي؛
- مجال التسوية في الأجر بين الرجال والنساء.

ومن حيث السياسات المالية، وهي تتمثل في الادوات التي يمكن أن تستخدمها الحكومة للتأثير على مستوى توازن الدخل والناتج لتحقيق الأهداف الاقتصادية، وذلك من خلال مكونات الموازنة المتمثلة في (الضرائب، الانفاق، والتحويلات)[16]، وقد تكون هذه السياسة توسعية أو تقييدية حسب الأهداف المراد تحقيقها.

وعلى مستوى السياسات النقدية، تعبر عن الاجراءات اللازمة والتي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود او التوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين، ويمكن لهذه السياسة ان تكون تقييدية، بمعنى أنها تسعى إلى تقليص عرض النقود ورفع معدلات الفائدة قصد كبح نمو الناتج المحلي الخام، خفض التضخم أو رفع سعر الصرف.

كما يمكن ن تكون تحفيزية، وتسعى الى زيادة عرض النقود قصد تخفيض معدلات الفائدة تشجيعا للاستثمار ومنه نمو الناتج الخام[17].

ث. الاتحاد النقدي

ويعرف " فريدز ماكلوب" اصطلاح الاتحاد النقدي على أنه عبارة عن اتخاذ الترتيبات التي تسهل المدفوعات الأجنبية عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، ومن وجهة نظر ماكلوب فإن التكامل النقدي يعد من أهم ترتيبات الوحدة الاقتصادية كمرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي ويمكن ملاحظة ارتباط نتيجتين هامتين بعملية الإتحاد النقدي تتعلق النتيجة الأولى: بضرورة وجود سلطة نقدية مركزية مسؤولة عن إدارة العملة المشتركة الجديدة. والنتيجة الثانية: فتتعلق بفكرة الرقابة على الصرف، حيث أن فرض قيود على حق التحويل من عملة إلى أخرى لا يمكن أن يتم داخل منطقة موحدة نقديا وبالتالي تختفي كل صور الرقابة على الصرف داخل المنطقة[18].

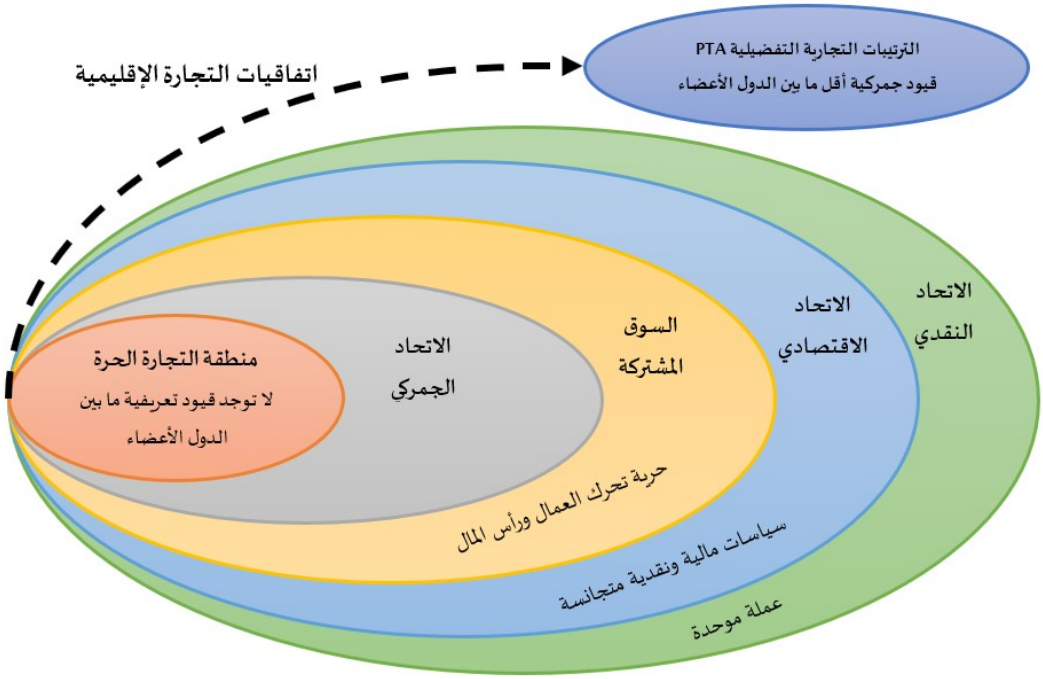

مراحل التكامل الاقتصادي الاقليمي

II تقييم مكتسبات الدرس

تمرين 1

[15 ص 1 حل رقم]

ما هي المشاكل التي تنشأ عن قيام الاتحاد الجمركي

تمرين 2

[15 ص 2 حل رقم]

هل يعد القرب الجغرافي شرطا أساسيا لقيام التكامل؟

تمرين 3

[15 ص 3 حل رقم]

لماذا يعد الاستثمار في البنية التحتية أحد مقومات التكامل الإقليمي

تمرين 4

[15 ص 4 حل رقم]

في رأيك ما هي أسباب فشل قيام الاتحاد المغاربي

خاتمة

يستعمل مفهوم التكامل الاقتصادي على نطاق واسع في الأدب الاقتصادي العالمي، ويمكن تمييز نوعين من التكامل الاقتصادي، الأول هو التكامل على نطاق الاقتصاد الوطني، ويقوم على أساس التقييم الفعال والتبادل الإنتاجي بين الوحدات الأساسية داخل القطر.

وحل مشكلة التكامل الاقتصادي الداخلي يتوقف على مجموعة من التدابير والتحويلات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية. فمن الناحية الاقتصادية يجب أن يختار لأجل التنمية ذات الأولوية تلك الفروع والمؤسسات التي تخلق صلات جديدة في الاقتصاد وتشغل في الدورة الاقتصادية موارد واحتياطات من اليد العاملة، ويجب توزيع القوى المنتجة بحيث يخلق أستثمار بعض الموارد ظروفا مناسبة لاستجلاب أخرى، وتعتبر أهم نتيجة للتكامل الاقتصادي الداخلي بهذا المفهوم هو الاستفادة من الموارد الداخلية بقوى البلد نفسه قدر المستطاع.

والتكتل الافتصادي بين الدول هو النوع الآخر من أنواع التكامل الاقتصادية.

ويسمى بالأدبيات الاقتصادية بالتكامل الإقليمي أو تقسيم العمل والتبادل بين بلدان منطقة جغرافية واحدة، ويجب أن لا ينظر إليه كبديل للتنمية الاقتصادية الداخلية، بل أنه أستمرار ودرجة أعلى من التنمية. والشروط الموضوعية للتكامل الإقليمي يختلف بعضها عن البعض الآخر في أوجه متعددة، فهي تتعلق بأوضاع البلدان المشتركة فيه وعلى مستوى التطور الذي وصل إليه القطر، وكذلك على درجة المصلحة الاقتصادية بين الأقطار المشتركة في التكامل .

حل التمارين

< 1 (ص 11)

تتمثل أهم هذه المشاكل في:معدل التعريفة وكيفية حسابه · صعوبة التبويب السلعي الذي يسمح بتطبيق هذا المعدل الواحد نظرا لاختلاف التبويب في كل دولة من دول الإتحاد · مشكلة تسوية المعاملات المالية مثل: إيرادات التعريفة الجمركية لدى كل دولة.

< 2 (ص 11)

لا، القرب الجغرافي لا يعد شرطا أساسيا لقيام التكامل على الرغم أنه يعد أحد مقومات التكامل التقليدي إلا أنه اليوم أصبحت اتفاقيات التكامل بن البلدان تتجاوز الاقليمية

< 3 (ص 11)

إن توافر شبكة النقل والاتصالات ضروري من أجل تنشيط حركة التبادل التجاري بين البلدان ونقل آثار وفرات الحجم والنمو الاقتصادي

< 4 (ص 11)

أسباب سياسية، ضعف البنية التحتية، تشابه الهياكل الانتاجية